تأجيل استجواب أسيري إلى جلسة 21 الجاري

اتفاق نيابي على الوقوف خلف القيادة السياسية في ظل تطورات المنطقة

رياض عواد

الغانم يفتتح الجلسة

الشيخ د. أحمد الناصر

- الغانم يؤبن النائب الأسبق يعقوب حياتي: جلسة علنية الخميس للمنطقة المقسومة
- صباح الخالد: سيدي صاحب السمو قالها من شهرين الكل سواسية أمام القانون
- الناصر: اتفاقية المنطقة المقسومة إنجاز تاريخي ومستعدون لإطلاع النواب والشعب على تفاصيلها
- العقيل: مؤسسة التأمينات الاجتماعية ليست من يدير صندوق الموانئ
- الهاشم: هناك آدمي «مو بوعيه» ويجيش الشارع ضد دولة شقيقة
- السويط: أحد النواب كشف عن تجنيس 6 آلاف شخص وهي خاصة بإعلان الرغبة
- تخصيص ساعتين شهرياً من إحدى الجلسات لمناقشة بعض القضايا على أن يحدد مكتب المجلس آلية النقاش
- الحويلة يطالب وزارة الأشغال بتطوير وتوسيع طريق الوفرة وصباح الأحمد والمدن الجنوبية

رفع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة مؤقتا لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب. ثم افتتح الجلسة حيث قام الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري بتلاوة أسماء الحضور والمعتذرين عن الجلسة

وأبن الغانم عضو مجلس الامة الاسبق الدكتور يعقوب حياتي متقدما بخالص العزاء وصادق المواساة لأسرة الراحل والشعب الكويتي.

وقال الغانم في كلمة له في بداية جلسة المجلس العادية ان اهل الكويت تلقوا ببالغ الحزن والاسى نبأ وفاة عضو مجلس الامة الاسبق الدكتور حياتي احد رجالات الكويت المخلصين الذين امضوا عملهم السياسي مدافعين عن الدستور.

واضاف ان الراحل كان احد القامات السياسية والهامات القانونية الذين اثروا العمل السياسي والقانوني بإسهاماتهم الكبيرة.

وتقدم الغانم نيابة عن اعضاء مجلس الامة بصادق العزاء وخالص المواساة الى اسرة الفقيد والشعب الكويتي سائلا الله جلت قدرته ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويلهم ذويه ومحبيه الصبر والسلوان.

من جانبه قال وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة مبارك الحريص في كلمة مماثلة ان الحكومة تشاطر مجلس الامة تأبين الدكتور حياتي احد الشخصيات الوطنية والقامات القانونية.

واستذكر الحريص المسيرة الطويلة للراحل في العطاء الوطني حيث كان مثالا للسياسي المتسلح بالاخلاق ونموذجا للبرلماني المتحلي بقيم التعاون مع الآخرين والاكاديمي صاحب الاسهام الحقوقي المتميز.

وتقدم بخالص العزاء الى الشعب الكويتي واسرة الفقيد سائلا الله عز وجل ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته وعظيم مغفرته وان يلهم اهله وذويه ومحبيه جميل الصبر والسلوان.

مساس بالأسرة

وطلب رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد شطب ما اعتبره مساسا بالأسرة الحاكمة من مداخلة النائب شعيب المويزري في المضبطة السابقة، واستجاب المجلس للطلب، كما وافق على إحالة ما صدر عن نائب سابق بشأن تلقيه أموالا من رئيس الحكومة إلى «مكافحة الفساد».

ووافق المجلس على تخصيص ساعتين شهريا من إحدى الجلسات لمناقشة بعض القضايا على أن يحدد مكتب المجلس آلية النقاش.

وانتقل المجلس الى مناقشة بند الرسائل الواردة

– وافق مجلس الامة في جلسته العادية على رسالة من وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة مبارك الحريص يطلب فيها تخصيص ساعتين شهريا من احدى جلسات مجلس الامة لمناقشة عدة موضوعات.

وشملت الموضوعات الواردة في نص الرسالة (برنامج عمل الحكومة) و(الاشغال واصلاح الطرق) و(الرعاية السكنية) و(الرعاية الصحية) (والتعليم).

وقرر مجلس الامة تكليف مكتب المجلس ترتيب اولويات وآلية نقاش هذه الموضوعات.

اتفاقية المنطقة المقسومة

أكد وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد الناصر استعداد الحكومة لاطلاع نواب مجلس الامة والشعب الكويتي على كافة تفاصيل اتفاقية المنطقة المحايدة (المقسومة) بين الكويت والسعودية في جلسة المجلس الخاصة الخميس المقبل.

وقال الشيخ الناصر في مداخلة له في جلسة مجلس الامة العادية ضمن بند كشف الاوراق والرسائل الواردة امس الثلاثاء ان الحكومة ترحب بعرض هذا الموضوع على المجلس لاستيضاح كافة التفاصيل والحيثيات المتعلقة بهذه الاتفاقية لنواب مجلس الامة والشعب الكويتي.

واضاف ان الحكومة ستعرض تفاصيل الاتفاقية لتبيان «هذا الانجاز التاريخي» معربا عن الشكر والتقدير الى رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب الدكتور عبدالكريم الكندري لاشادته بهذا الانجاز واقتراحه عرض الموضوع على المجلس.

وكان مجلس الامة وافق على رسالة النائب الكندري بطلب تكليف الحكومة ممثلة بوزير الخارجية الشيخ الدكتور احمد ناصر المحمد الصباح ووزير النفط ووزير الكهرباء والماء الدكتور خالد الفاضل بشرح الاتفاقية الملحقة باتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة (المقسومة) واتفاقية تقسيم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بينهما ومذكرة تفاهم بين البلدين والنتائج المترتبة عليها لاطلاع الرأي العام على بنودها والاجراءات التي تمت من خلالها المفاوضات.

وقال رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم في كلمة له في الجلسة ان مجلس الامة سيتطرق في جلسته الخاصة الخميس المقبل الى شرح تفاصيل اتفاقية المنطقة (المقسومة) دون التصويت عليها.

واوضح الغانم ان مسألة التصويت على الاتفاقية ستكون بعد مناقشة لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية للاتفاقية في اجتماعاتها وتصويت اللجنة عليها ثم رفع تقريرها الى المجلس وبعد ذلك سيقوم المجلس بالتصويت عليها.

وكان رئيس مجلس الامة اعلن امس الاول مناقشة المجلس تفاصيل اتفاقية المنطقة (المقسومة) اضافة الى استعدادات الحكومة لمواجهة الاحداث الاقليمية المتسارعة والانفلات المروري والوفيات الناتجة عنه في جلسة خاصة الخميس المقبل.

لبس التصويت

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن الحكومة ستقدم شرحا لاتفاقية المنطقة المقسومة في الجلسة العلنية الخاصة يوم الخميس المقبل، مبينا ان تصويت المجلس على الاتفاقية سيكون بعد رفع لجنة الشؤون الخارجية تقريرها بهذا الشأن.

وأضاف الغانم « هناك لبس متعمد من البعض بأن التصويت على اتفاقية المنطقة المقسومة سيتم خلال الجلسة الخاصة المقرر عقدها الخميس المقبل، وهو يعكس جهلا بأبسط مبادئ الاجراءات اللائحية التي تتم في المجلس».

وتساءل الغانم «كيف يتم التصويت على الاتفاقية قبل أن ترفع إلى لجنة الشؤون الخارجية وتعد تقريرها؟».

وأكد الغانم أنه لن يكون هناك تصويت على الاتفاقية الخميس المقبل بل شرح يقدمه الوزراء المعنيون، لافتا الى ان التصويت سيكون بعد رفع لجنة الشؤون الخارجية تقريرها إلى المجلس.

وقال الغانم «إن الجلسة العلنية جاءت بناء على تنسيق مع سمو رئيس الوزراء وبالترتيب مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية ضمن الجلسة الخاصة يوم الخميس لشرح اتفاقية المنطقة المقسومة للنواب وللرأي العام».

وأضاف «سيتم شرح الاتفاقية رداً على بعض ما يثار وبعد ذلك تذهب إلى لجنة الشؤون الخارجية لتجتمع وتقرر ما تراه تجاه هذه الاتفاقية وترفع تقريرها للمجلس ليصوت المجلس على التقرير في الجلسة المقبلة

ثم انتقل المجلس لمناقشة بند الأسئلة النيابية وردود الوزراء عليها.

صندوق الموانئ

وفي مداخلة لها بشأن سؤال عن تطورات قضية صندوق الموانئ أكدت وزيرة المالية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل متابعتها للقضية وأن ملاحظات النواب حولها ستؤخذ بعين الاعتبار.

وأشارت العقيل إلى أنه وفقا لإفادة مدير صندوق الموانئ فإن مؤسسة التأمينات الاجتماعية ليست من يدير الصندوق.

وفي سياق الموضوع أوضح وزير الدولة لشؤون الخدمات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص ان قضية صندوق الموانئ منظورة أمام القضاء، مؤكدا وجود متابعة حثيثة من الحكومة لتحصيل الأموال العامة.

وأبدى عدد من النواب ملاحظات حول الموضوع تمركزت حول عدم إفصاح الحكومة عن التخارج الحقيقي من هذا الصندوق الذي يقدر رأسماله بمليار و800 مليون دولار ولا تقل حصة الدولة فيه عن 520 مليون دولار، كما طالب نواب بنهج حكومي جديد في التعاطي مع هذه الصناديق.

وفي سؤال آخر عن تطوير مدينة صباح الأحمد والطرق المؤدية تحدث نواب عن خلل في التنفيذ من الشركات المتعاقدة على تلك المشاريع.

وأكدوا أهمية الإسراع في تنفيذ الخط المؤدي الى مناطق الوفرة وصباح الأحمد والحدود الجنوبية لخدمة قاطني هذه المدن لاسيما في ظل التمدد العمراني مع توفير الخدمات الملائمة والبنية التحتية لمدينة صباح الأحمد.

وحول سؤال بشأن سوق المباركية طالب النواب بحل عاجل لقضية ارتفاع الايجارات وعدم المساس به كإرث تاريخي ينبغي الحفاظ عليه

تأجيل الاستجواب

كما وافق مجلس الامة على طلب وزيرة الشؤون الاجتماعية الدكتورة غدير اسيري تأجيل مناقشة الاستجواب الموجه اليها من النائب الدكتور عادل الدمخي عملا بنص المادة 135 من اللائحة الداخلية لمجلس الامة وتحديد جلسة في 21 يناير الجاري موعدا لمناقشته.

وقال رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم بعد انتقال المجلس في جلسته العادية الى بند الاستجوابات ان النائب الدمخي تقدم في 29 ديسمبر الماضي بهذا الاستجواب الموجه الى الوزيرة اسيري.

واوضح الغانم انه عملا بنص المادة 135 من اللائحة الداخلية للمجلس تم ابلاغ الوزيرة بهذا الاستجواب فور تقديمه وادرج على جدول اعمال جلسة اليوم مضيفا ان الوزيرة اسيري تقدمت امس الاول بطلب بعض الاستيضاحات.

وخاطب الغانم الوزيرة اسيري بسؤالها «هل ترغبين في مناقشة الاستجواب بجلسة اليومر ام تطلبين التأجيل» فأجابت الوزيرة بالقول «اطلب التأجيل» ورد الغانم «يجاب الى طلب الوزيرة اسيري» مقترحا موافقة المجلس على ادراج الاستجواب في جلسة 21 يناير الجاري وجاء قرار المجلس بالموافقة على التأجيل.

وفي هذا الشأن نصت المادة 135 من اللائحة على ان «يبلغ الرئيس الاستجواب الى رئيس مجلس الوزراء او الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول اعمال اول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع اقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص».

وحول موعد مناقشة الاستجواب نصت المادة آنفة الذكر على انه «لا تجري المناقشة في الاستجواب الا بعد ثمانية ايام على الاقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء او الوزير حسب الاحوال».

وتعطي المادة من وجه إليه الاستجواب الحق في ان «يطلب مد الاجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة الى اسبوعين على الاكثر فيجاب الى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة الا بموافقة اغلبية اعضاء المجلس».

ويشمل الاستجواب المقدم من النائب الدمخي محورا واحدا يتعلق وفق ما جاء في صحيفة الاستجواب ب«الاخلال بمبدأ التعاون بين السلطات والحنث في القسم الدستوري

رفع الحصانة

ثم انتقل وناقش طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب رياض العدساني والذي رفض مجلس الامة طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب العدساني في القضية رقم (2019/528) حصر نيابة الاعلام المقيدة برقم (2019/91) جنح المباحث الالكترونية.

وجاءت نتيجة التصويت على رفع الحصانة عن النائب العدساني بعدم موافقة 21 عضوا وموافقة 11 من اجمالي الحضور البالغ عددهم 32 عضوا.

وكان مجلس الامة انتقل في جلسته العادية الى مناقشة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بشأن طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب العدساني في القضية آنفة الذكر

الخطاب الأميري

قال النواب في مداخلات مختلفة اثناء مواصلة المجلس النظر في الخطاب الاميري ان خطاب سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في جلسة افتتاح دور الانعقاد العادي الرابع للفصل التشريعي ال15 كان ابويا وحكيما ولامس قلوبهم.

ودعا النواب الحكومة الى حصر القضايا التي تهم المواطنين ووضع الحلول المناسبة لها وطرق تنفيذها وفق برنامج زمني.

وشدد فريق من النواب على أهمية تحصين حرية التعبير عن الرأي باعتبارها مكفولة وفقا لما جاء في المادة (36) من الدستور التي تنص على ان «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول او الكتابة او غيرهما وذلك وفقا للشروط والاوضاع التي يبينها القانون».

كما انتقد عدد من النواب عرض مقترحات القوانين على جهات اخرى قبل اقرارها من قبل مجلس الامة معتبرين ذلك «تقليصا لصلاحيات مجلس الامة».

ودعا النواب الى معالجة قضية منتزه (أبو حليفة) السكني وإيجاد حل لها إضافة الى التقليل من اعداد المستشارين الاجانب لافتين الى ضرورة اعادة هيكلة اجهزة الدولة الادارية والربط الآلي بينها.

ورفع نائب رئيس مجلس الامة عيسى الكندري جلسة المجلس العادية على ان يواصل مجلس الامة في جلسته التكميلية غدا الاربعاء النظر في الخطاب الاميري. ثم تم رفع جلسة مجلس الامة لليوم الاربعاء

جانب من الجلسة

الأسيري والعقيل خلال التصويت على رفع الحصانة